والصانعان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكونا كالكسب بينهما فيجوز ذلك وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه فان عمل احدهما دون الاخر فالكسب بينهما نصفين واما شركة الوجوه ان يشترك الرجلان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا وتصح الشركة على هذا وكل واحد منهما وكيل الاخر فيما يشتريه فان شرط ان يكون المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك ولا يجوز ان يتفاضلا فيه فان شرطا ان يكون المشتري بينهما اثلاثا فهو كذلك ولا تصح الشركة في ثلاثة اشياء في الاحتطاب والاصطياد والاستقاء فاحتطب احدهما او اصطاد فهو له وفي الاستقاء اذا كان احدهما ابغل والاجر واحد على ان يستقيا فالكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله للذي استقا وعليه اجر مثل الرواية ان كان صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فعليه اجر مثل البغل وكل شركة فاسدة فالربح بينهما على قدر المال ويبطل شرط التفاضل فيه وتبطل الشركة بار بعة اشياء بالموت والردة مع اللحوق والحجر والجنون المطبق والاستحقاق والله تعالى اعلم

كتاب المضاربة

المضاربة عقد الشركة بمال من احد الشريكين واختص بالمال الذي يصح فيه الشركة ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مشاعا ثلثا او نصفا او ربعا حتى لو شرط لرب المال او المضارب مائة درهم من الربح والباقي للاخر لم يجز وتنعقد المضاربة بثلاثة الفاظ اذا قال خذ هذا المال مقاوضة او مضاربة او معاملة على ان يكون الربح بيننا كذا وكذا ولا يتم العقد الا بدفع المال اليه ولا يد رب المال فيه وتختص بتصرفه بخمسة اشياء اذا اختص له المكان والزمان والجنس ومن يبيع معه تسعة اشياء لا يملكه المضارب وان قال اعمل في هذا برأيك لم يملك الاقراض والاستدانة على المضاربة ولا ايداع المال ولا يشتري بما لا يتغابن الناس فيه ولا يعتق من مال المضاربة ولا يكاتب ولا يدبر ولا يستولد ولا يزوج الامة عشرة اشياء لا يملكه وان لم يقل اعمل برأيك ان يودع المال وان يبضع ويعمل شركة فيه ويستأجر البيت ليحفظ فيه متاع المضاربة ويبيع بالنقد والنسيئة ويوكل بالبيع والشراء ويشتري ما اشترى او يشتري ما اجاز له ان يشتري ويأذن لعبد المضاربة بالتجارة ويملك ثلاثة اشياء اذا قال اعمل فيما يرى برأيك ان يخالطها بمال نفسه ويشركه غيره ويدفعه مضاربة فاذا دفعه مضاربة بغير اذن رب المال لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يربح فاذا ربح ضمن المضارب الاول المال لرب المال وان كان اذن له رب المال فدفعه مضاربة بالثلث فان كان رب المال قال له علي ان ما رزق الله تعالى بيننا نصفان فلرب

فلرب المال نصف الربح وللمضارب الاول السدس وان كان قال علي ما رزق الله بيننا نصفان فللمضارب الثاني الثلث وما بقي بين رب المال والمضارب الاول نصفان وان كان قال علي ان ما رزق الله فلي نصفه فدفع المال الى آخر مضاربة بالنصف فللثاني نصف الربح ولرب المال نصفه والباقي للاول فان شرط للمضارب الثاني ثلثي الربح فللثاني نصف الربح ولرب المال نصفه ويضمن الاول للثاني مقدار سدس الربح وان اختلفا في النوع والمقدار الذي شرطا فالقول قول رب المال وان اختلفا في عموم الامر وتخصيصه في مقدار راس المال فالقول قول المضارب وان امره بشراء الطعام بملكه شراء الحنطة والدقيق ستة تغير بها كون دفع المال مضاربة الاب والوصي وشريك العنان والمفاوض والعبد المأذون والمكاتب اربعة اشياء ليجوز للمضارب ان يأتي بزوجة محرمة من رب المال وزوجة محرمة من نفسه والمحرمات من ولده من امايه والمحرمات من ولد من امارب المال ان كان في المال ربح وان لم يكن في المال ربح جاز لان يبتاع زوجة محرمة من ولد من امايه ولا يجوز للمضارب المضاربة بتسعة اشياء بالدين والعروض والمكيل والوزن وتبر الذهب والعقد وغير ذلك مما يتغير في العقود ونفقة المضارب في ماله ما دام يعمل في بلده وان سافر به ليعمل فيه فنفقته في مال المضاربة اربعة اشياء ينتقض به عقد المضاربة الموت والردة مع اللحوق والحجر والجنون المطبق ولو عزله ولم يعلم المضارب جاز تصرفاته وان علم به لم يجز عزله حتى يبيعها بعد العزل ولكن لا يشتري بعد شيئا آخر والله تعالى اعلم

كتاب الشفعة

الشفعة واجبة للثلاثة لغة الخليط في نفس المبيع ثم الخليط في حق المبيع وهو الشرب والطريق ثم الجار وليس للخليط في الشرب والطريق شفعة في الرقبة مع الخليط في نفس المبيع فان سلم فللشفيع في الطريق فان سلم فللجار والشفعة تجب بعقد المبيع وتستقر بالطلب والاشهاد ويتملك بالاخذ اذا سلم المشتري او حكم بها حاكم وشرط الطلب ان يطلب في مجلسه على المطالبة ثم ينهض ويشهد على البائع ان كان المبيع في يده او على المشتاع او عند العقار فاذا فعل استقرت شفعته ولا تبطل بالتاخير وقال محمد ان اخر الدعوى والاخذ بطلت شفعته وان كان المبيع في يد البائع فخاصمه الشفيع ولكن لم يسمع منه الشفيع الا بحضرة المشتري فيفسخ العقد بينهما ولا يقضي بالشفعة حتى يحضر الثمن او يوجله يوما او ثلاثة ايام فان احضر الثمن والا بطل شفعته وان كان الثمن